

هل أخفقت حركات الإصلاح ومشروعات التحرر؟

حسام شاكر باحث متخصص بالشؤون الأوروبية

ما حاجة المجتمعات بحركات إصلاحية تعجز عن تحقيق وعودها في قرن أو حتى في نصيفه؟ وما جدوى مشروعات التحرر إن لم تنتزع استقلالاً ولم تحقق سيادةً بعد عقود من "الكفاح" وكبواته؟ لا تتفكك أسئلة مركزية كهذه عن الواقع المأزوم في العالم العربي والإسلامي، وهي شواغل تقليدية عرفت بها بعض فضاءات "العالم الثالث" أيضاً.

لا يتردد بعضهم في حسم مسألة "النجاح أو الإخفاق" هذه بأحكام قطعية، فإن عجزت حركة إصلاحية معينة عن تحقيق هدفها في عقود من الزمن تطول بها أو تقصر؛ تصير عندهم "فاشلة" حكماً؛ وما عليها سوى مصارحة ذاتها بـ"حصاها المرّ" بلا مكابرة. وإن لم تتحرر أوطان من احتلال جاثم على أرضها ومواردها أو لم تتعتق بلدان من هيمنة خارجية مفروضة عليها؛ فكفى بهذا المآل صكّ إخفاق لمشروعات نادت بـ"الاستقلال التامّ أو الموت الزؤام". قد تبدو هذه في جملتها أحكاماً منطقية، فالقوم الذين لم يحققوا أهدافاً رسموها ابتداءً إنّما حكموا على مساعهم بالإخفاق. لكنّ إغراء المقولات الصارمة والاستنتاجات الميكانيكية، على هذا النحو، لا ينبغي له أن يعطّل تمحيصها ومراجعة سؤال "النجاح والإخفاق" في جوهره؛ وفتح آفاق جديدة للتفكير والتصرف في هذا الشأن.

تقويم تحت وطأة الانكسار

الأحزاب والحركات السياسية حول العالم ترفع شعارات لا يتسنّى لمعظمها أن يتحقّق، وإن صيغت مشروعات وبرامج على ضوءها

تضغط الصدمات على حركات وتشكيلات وأوساط إصلاحية عربية تعيش حيرتها أو تتقلّب في ذهولها، ومن المفهوم أن تضطرب بعض قياداتها وصفوفها في وصف الحالة وتأويل بواعثها وتشخيص ملامساتها وتقدير سبل الخروج منها. وقد يختبئ بعضهم خلاصات مؤلمة على رصيف مَنفى انتهوا إليه مع جمهرة غفيرة من النخب العربية والمسلمة المُطاردة وقد فقدت أرضها والتصاقها بالواقع المباشر في بلادها وداهمها الإحساس بالاعتراب عن وقائع جديدة وأجيال ناشئة. ليس مفاجئاً أن تتطرّف مقارباتٌ محسوبةٌ على "المراجعات" و"النقد الذاتي" في الحركات الإصلاحية ومشروعات التحرر فتنمخّض عن استنتاجات قطعية من وحي انكسار يخالج موسم الانقراض على الشعوب والمجتمعات، وتحت وطأة صعود الهيمنة الخارجية بأثواب جديدة، وقد تمنح بعض هذه الخطابات انطباعاً بأنّ تجارب الإصلاح لم تكن على شيء يُعتدّ به البتة، مع الإمعان في جلد الذات أو لوم الضحية. وتُحدّد بعض هذه المقاربات عوامل وملايسات مؤثرة في الواقع وما أفضى إليه، وكأنّ حركات الإصلاح ومشروعات التحرر وحدها تعمل في فراغ أو أنها وحدها من يرسم ملامح الواقع ويضبط إيقاعه ويحدّد مصائره.

وعد التأسيس والأدوار التاريخية

تغفل مقاربات تقويم التجارب ومراجعة رهاناتها، عادةً، عن أنّ العجز عن تحقيق وعود التأسيس لا يقضي بالغاء أدوار تاريخية محتملة، قد تكون مهمّة، اضطلعت بها هذه الحركات أو بعضها؛ وإنّ لم تتحرّاه ابتداءً على وجه التعيين. لا يلحظ بعضهم، مثلاً، أنّ التشكيلات التي تروم الإصلاح والتغيير في واقع الأمم والمجتمعات لا تنتهي غالباً إلى تحقيق ما انتدبت ذاتها لإنجازه وإن اقتربت منه بأشواط، لكنّ ذلك لم يقض بإخراجها من الواقع بأطرافه المتعدّدة وعوامله ومتغيّراته. كما أنّ الأحزاب والحركات السياسية حول العالم ترفع شعارات لا يتسنّى لمعظمها أن يتحقّق، وإن صيغت

مشروعات وبرامج على ضوئها. ولم يأبه "المجتمع الدولي" ذاته بانهايار وعود كبرى تعهد بانجازها بلا هوادة في سنوات معدودات؛ كما حصل مع "الأهداف الإنمائية للألفية" المبرمة مطلع القرن الحالي ثم آلت إلى إخفاق ذريع مع بلوغ الأمد المحدد سنة 2015. تكشف هذه الشواهد وسواها عن فجوة تقليدية في الاجتماع البشري بين الأهداف الكبرى المرسومة وواقع الإنجاز المتحقق، والتي تعود في جانب منها إلى الفارق بين الطموح والممكن؛ هذا إن توقرت إرادة الإنجاز أساساً.

لا تنتفي الحاجة، أيّاً كان الواقع والمآلات، إلى تشخيص أدوار تاريخية شغلتها حركات الإصلاح ومشروعات التحرر، وقد يكون مدخل النظر - مثلاً - افتراض تحييد الانبثاق والتشكّل الذي صار في الواقع، وهو افتراض نظريّ بحث لا صلة له بالواقع أساساً؛ لكنه قد يفتح النظر على منظور مغاير قد لا يُنتبه له، أي أن يُصاغ سؤالاً افتراضياً: ماذا لو لم تكن التجربة قد انبثقت أو تشكّلت أساساً؟ فإن لم تُنجز حركة إصلاحية أهدافها المرسومة ابتداءً أو لم يبلغ مشروع تحرر غايته المثلى؛ أي حال سيكون لو انتفى حضورهما في الواقع ولم تتبلور "بدائل" عنهما أو تجارب رديفة تنهض بالدور عينه أو تتجاوزه أو تقصر عنه؟

ما ينبغي الإقرار به أنّ حركات الإصلاح ومشروعات التحرر ليست تجارب وظيفية وحسب؛ وإنما هي تعبير عن إرادة كامنة في مجتمعاتها وروح سارية في أممها أيضاً، وفي انبثاقها من واقع مأزوم أو بزوغها في لحظة حيرة؛ إشارة حياة وكناية عن تسجيل الحضور ضمن سياقاتها التاريخية والظرفية والمجتمعية؛ عوض الرضوخ للموات والركون للخضوع والقعود بلا تصرف. إنّ هذه التجارب هي "محاولات" للفاك من واقع؛ قد يُكتب لها النجاح بأقدار أو لا يُكتب، ولأدائها الذاتي حظّ معتبر وإن لم يكن مُطلقاً في ما تنتهي إليه من مآلات. من القسط الاعتراف بأنّ الواقع القهري المفروض على مجتمع ما أو على شعب أو أمة؛ قد يتجاوز أحياناً، لأسباب موضوعية، قدرات مراكز الثقل والقوى الفاعلة في كلّ منها على مواجهته وتغييره كما يُرجى. وإن كان مفهوماً أن ترفع حركات وتشكيلات سقفت طموحها في لحظة الانبثاق؛ فإنّ محاكمة تجاربها بشعاراتها العريضة والأمال التي انعقدت على نواصيها ابتداءً؛ قد يعني تجهيز مقاصل جائزة لها لا تُراعي واقع التجارب ومخاضات المراحل وكبوات المحاولة؛ وهو ما يتعارض مع فقه الاجتماع الإنساني أساساً.

من نافلة القول أنّ الدور التاريخي الذي نهضت به بعض حركات الإصلاح ومشروعات التحرر، ربما دون إدراكٍ مسبقٍ منها، كان في عنوانه العريض: إبطاء انهيارٍ مؤكّد أو تقليل خسائر فادحة أو الاحتماء المعنوي من حملة ضارية أو إنضاج شروط تتطلبها لحظة كمونٍ لانبعاثٍ قد يتأتى في مراحل تاريخية لاحقة، وهو ما تُظهره خلاصة تجارب انبسطت شواهدا للناظرين عبر بيانات البشر في ماضيهم وحاضرهم. لا يقضي هذا كلّ باعفاء التجارب من التقويم المتجرّد والمراجعة الفاحصة؛ لكنّ ذلك لا يصحّ به أن يمضي بمعزل عن استحضار الوعي ببيئة الاشتغال وواقع التحرك وعموم الظروف المحيطة بالتجارب واستحضار التناسب في الأدوار ومخزون قدراتها ونموّ خبرات التجريب، مع التحرر من وطأة لحظة الانكفاء أو الانكسار الداھمة على الوعي؛ بما تحرّض عليه من التهويل أو التهوين، ومن جلد الذات أو إنكار الواقع.

معادلات الدرجة الأولى

لا يجوز لمراجعة فاحصة أن ترضخ لسؤال "النجاح والإخفاق" بسذاجته الأولى، التي تفترض علاقة خطية مباشرة بين فاعل فريد ومفعول به في فراغ مخبري معزول عن الواقع، أو بين متغيّر مستقلّ ومتغيّر تابع ولا شيء سواهما، لأنّ معادلات الدرجة الأولى ببساطتها لا تقدر أساساً على اختزال الواقع وتظهير تفاعلاته وتقدير مخرجاته.

تأتي في هذا السياق مقارباتٌ سطحية يستثقل بعضها استحضارَ الواقع بتعقيداته المتشابكة، وقد يُدرك أصحابها ضمناً أنّ وصف الواقع بما يستأمله حقاً من التدقيق لا يخدم تحيُزاتهم المُستبطنَة ولا يبرِّج أحكامهم المُسبقَة التي يرغبون بالانتهاء إليها عبر حيلة "المراجعة والتقويم" أو "وقفات التأمل" المألوفة. قد تُسمع في هذا الشأن، مثلاً، تعبيراتٌ ساذجة، من قبيل القول: "كفانا تنظيراً"، "لا نريد نظريات"، "بعيداً عن الكلام النظري"، بما يكشف عن سوء فهم سيُفسي على الأرجح إلى إساءة تقدير. إنّ رفض "التنظير" في هذا المقام هو موقف غير رشيد في أصله؛ وقد يكون تواطؤاً مع تصوّرات -نظرية بطبيعتها- استبدت بالأذهان لا يُراد فحصها أو مكاشفتها بما هي عليه من الهشاشة والتهافت. وواقع الحال أنّ التجارب الجماعية إنما تنبثق عن رؤى وتصورات ومفاهيم نظرية؛ تكون مُستبطنَة في الأداء وإن لم تدوّن أو يُتوافق عليها بدقّة، ولعلّها منشأ العلة في بعض ما انتهت إليه تجارب منكفئة وخبرات منكسرة.

إنّ إصلاح الموقف السلبيّ من "التنظير" المُفترَض، ومراجعة المعادلات التصوّرية المُختزلة التي يجري إبرامها أحياناً بصفة صارمة؛ خيار لا غنى عنه لأيّ تقويم جادٍ للتجارب واستدراك رشيد عليها. فمن المألوف مثلاً، أن ينقلب بعضهم عبر قنطرة "المراجعة والتقويم" و"وقفات التأمل" من فرضيات ساذجة يكثر ذمُّها؛ إلى أخرى تستأهل وصفاً شبيهاً؛ وإن خالفتها في الوجهة، وقد لا تنكشف مثالبها إلا بعد تجريب مديد.

أخطاء التجارب واضطراب المراجعات

مما يُعري بالتعسف في الأحكام أن تُستحضر أخطاءً مشهودة أو مُفترضة واتخاذها حجة على تجارب عريضة ومديدة. ثمة حقيقة مؤلمة لا مناص من الإقرار بها؛ أنّ الأخطاء -الفاحشة أحياناً- سمة لا غنى عنها لأيّ أداء متحرّك في واقع متغيّر؛ وإن كان هذا لا يُجيز تبريرها أو التماس الأعداء لها. يتطلّب هذا حرصاً على التناسب في استعراض التجارب وعقلنة طرائق تقويمها، مع تقدير الأوزان الحقيقية لأخطاء التصوّر وعترات الممارسة على واقع التجارب وصيرورتها. تميل الأوساط الطُهرية، مثلاً، إلى استسهال جُلد الذات إن وقفت على أخطاء مُفترضة في الأداء، من قبيل حالات فساد في الإدارة أو تسيّب في المال، ومثل هذا شأن بلا ريب؛ لكن ارتفاع سقف توقعاتها الأخلاقية المُسبقَة من ذاتها تبعاً لمشربها الطُهوري يرتدّ عليها باستبعاد أن يقع مثل هذا منها؛ دون أن تلحظ أنّ مثل هذا الانحراف لا تخلو منه تجربة مشهودة في الواقع البشري أُخضعت لرقابة صارمة ومساءلة شقافة ومكاشفة جادة.

لا تأتي الأخطاء والعترات في التجارب على ضرب واحد، ومن أمارات عافيتها أن تتصرّف التشكيلات باستدراك رشيد مع ما يقع من أوساطها؛ لا أن تتواطأ على تبريره أو شرعنته أو حتى الاكتفاء بكُنسِه تحت بساط التجاهل والتغافل، ومن لا يُقاوم أدنى الانحرافات قد تبتلعه عقابيلها. لعلّ جانباً من المعضلة يكمن في تصوّرات طهورية مسبقة، أو في أوصاف ساذجة من قبيل "الإسلاميين"، الذي قد يوحي لبعضهم بعصمة وحصانة من دون الناس، وهو وصف حادث على حركات مجتمعية ألقى عليها قتلِبسته بما قد يوحي بأنّ هؤلاء النفر من بيت نبوة خالص؛ لكنهم قد ينزلون كما تدهور أخوة يوسف -عليه السلام- في وادي الجور إن لم ينفكوا عن علائقهم الاجتماعية ونزعاتهم النفسية وتطلّعاتهم الشخصية. تبقى الإشارة إلى أنّ أخوة يوسف هم أنفسهم من بيت نبوة وصلاح؛ بما يُعين على تقدير واقعيّ لمعضلة التشكيلات الطُهرية أو تصنيفات مثل "الإسلاميين"؛ عندما يؤول بعضٌ من منتسبيها مثل غيرها من الأوساط؛ إلى ظلّمة يتواطؤون على الجور

وينسجون أحابيل التذاكي في ستر المظالم، ما داموا بشراً ولم يعملوا بالوصايا، وغفلوا عن اشتغال الدنيا -التي تنادوا لإصلاحها- فيهم.

من المزالق الرائجة في حركات الإصلاح ومشروعات التحرر أن تنفشي فيها ثقافة عامة تقبل بالخلل وتستمرى الزلل، بعد أن تتهاون مع مقدماته أو تلتمس له الأعداء. لهذا سننُ معلومة، منها ما تحاول نظرية "دوامة الصمت" -مثلاً- تشخيصه في حالة سكوت سارية تتواطأ في تمريرها الجمهرة ولا يصدّها سوى فعل استثنائي من قبيل الصدع بالحقّ والجهر بالموقف وفعل المقاومة الذي يكسر حلقات التواطؤ المتركمة. وفي قصة يوسف -عليه السلام- ذاتها عبرة، فمن كادوا له كانوا أخوته الذين تواطؤوا على التخلّص منه بعد أن تمكّنت منهم مشاعر غير سويّة، دون أن يترجّل منهم من يصدّ المنكر ويكسر الموجة ويكبح الحالة.

إنّ المخاطر الأخلاقية التي تفتك بالجماعات هي نتائج مرتبطة بمقدماتها من الصمت والتمرير وتشابكات الأواصر الوثقى والمصالح المزمّنة، ومن علل الحاضر أن تعزز ثقافة الودّ والتقدير وإنزال الناس منازلهم؛ أو حتى تواطؤات المصالح ونحوها؛ حالةً من السكوت عن الحقّ وتقاليده من المجاملة على حساب الموقف؛ فيشيع التغاضي عن الخطأ واستمراء العلل؛ وقد تُفسد الثمرة المعطوبة الحمولة بما فيها إلا قليلاً. قد تبدو معضلة الحركات الإصلاحية ومشروعات التحرر في أنها لا تنفك عن واقع انبثقت منه بغية إصلاحه وتحريره، بما يشير إلى أنّ واقع الحركات والتشكيلات ذاتها يتطلّب مراجعة إصلاحية وترميمياً مستمراً؛ إن بقي منها شيء على ما كانت عليه أساساً.

مراجعات الانكسار

ربط أخطاء الأداء بالنتيجة أو بالمآل لا يقضي بأنّ البدائل المُقترحة من أصحاب الرؤى والتقييمات كان بوسعها أن تقود إلى نتيجة مغايرة حقاً أو إلى مآل مختلف عما انتهى إليه الحال؛ وإن تعيّرت التفاصيل أو طال الزمن أو قصُر

بعد الانكسارات قد يسود الإحباط وتنفك الأطر، وفي أجوائها يختلط التشاؤم بالتقدير ويمتزج التلاؤم بالتحليل، وقد يأتي هذا كلّه تحت عباءة "المراجعات" أو بذريعة "وقفات التأمل"، وهذا لا يُضير مطلب المراجعة أو التدبّر في أصلهما. يؤدّي هذا المنحى في نتيجته إلى تضخيم متوقّع في بعض جزئيات النقد وزوايا النظر ومبالغة في جدوى الخيارات البديلة التي يقترحها الناقدون ويرون فيها حلاً ناجزاً لا ريب فيه، وتُقابلها نزعات إنكارٍ وروح دفاعية وآمالٍ حالمة تشي بانفصال عن الواقع وانغماس في مراحل تصرّمت.

ما لا ينبغي تجاهله عموماً؛ أنّ الخروج بتقديرات واستنتاجات بعد تكوين خبرة عملية من الواقع ومآلات القرار وعواقب الممارسة؛ يختلف، بطبيعة الحال، عن التقدير المُسبق قبل تكوين هذه الخبرة واتّضح هذه المآلات وانكشاف هذه العواقب. فالقول بوقوع أخطاء ما مُفترضة بعد انكفاء تجارب أو انكسارها مثلاً؛ يقتضي ملاحظة أنه جاء لاحقاً لما جرى وبعد اتّضح عواقب بعض الاختيارات؛ وليس سابقاً عليه أو مواكباً له على الأرجح.

من المفارقات المعهودة في هذا الصدد أنّ بعض من ينعون على حركات إصلاحية ومشروعات تحرّر؛ وقوعها في "أخطاء" ويشدّدون النكير عليها؛ لم يروها أخطاء قبيل الإقدام عليها أو لعلمهم استبشروا بها خيراً مع المستبشرين؛ أو ربما كانوا من شركائها وصانعيها. قد يكون القول بالخطأ بعد الأداء تنبيهاً متأخراً أو محاولة تدبّرية لاستلهاام العبر، وقد يُصاغ هذا بمثابة صكّ اعتراف متأخّر أو محاولة تنصّل ممّا جرى أو تعبيراً عن تلاؤم داخلي وتدافع في الأدوار، أو غير ذلك من الاحتمالات. وإن كان التدبّر واستلهاام العبر مطلوبين بلا ريب؛ فإنّ معضلة هذا الاستدعاء أنّ الزمن قد لا يُعيد ذاته على النحو الذي جرى بحذافيره، وأنّ التجارب قد لا تُستأنف بمواصفاتها التي عرفتها سابقاً، وأنّ سلوك الأطراف في جولات لاحقة قد لا يتطابق مع سلوكها المشهود في جولات خالية.

ثمّ إنّ ربط أخطاء الأداء بالنتيجة أو بالمآل لا يقضي بأنّ البدائل المُقترحة من أصحاب الرؤى والتقديرات كان بوسعها أن تقود إلى نتيجة مغايرة حقاً أو إلى مآل مختلف عمّا انتهى إليه الحال؛ وإنّ تغيّرت التفاصيل أو طال الزمن أو قصّر. وإنّ تراخى القائلون بوقوع أخطاء في تجارب إصلاحية وتحرّرية؛ فإنّ فحص تقديراتهم قد يكشف عن اجتماعهم على مقولة الخطأ حقاً؛ وافتراقهم في تحديد طبيعته وتعارضهم البيّن في المقترحات العملية التي يعرضونها بصيغة "كان ينبغي عمل كذا وكذا". ومن يدرس رؤى بديلة يقترحها القائلون بتخطئة التجارب يلحظ افتقار بعضها إلى التماسك في منطقتها الواقعية في وعودها، وقد يبدو بعضها حالماً في تعظيم مردودها المُفترض أو قد يُحدّد استجاباتٍ محتملة لدى أطراف مقابلة وقوى مضادة؛ أو قد يميل إلى حتميات وقطعيّات من قبيل "لو فعل كذا لكان كذا"، وكأنّ الأطراف المقابلة والقوى المضادة لا يسعها إلا أن تتصرّف على النحو الذي بدر منها في سابق التجربة حصراً.

مراجعات وتراجعات

ليس نادراً أن تخوض أوساط محسوبة على حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر مراجعات نقدية لرؤاها وخطاباتها وأدائها، خاصة بعد الانكسارات أو خلال منعطفات حرجة تمرّ بها أو تهوي بتجاربها. قد يأتي في سياق هذه "المراجعات" ما ينطوي على تراجعات عن قناعات راسخة أو التزامات سابقة، وبعض هذا قد ينقض رؤى الإصلاح والتحرّر أو يجدها باقتدار. كما يتولّى بعض "الخبراء" و"المختصّين" و"الفقهاء" و"الاستراتيجيين" الدفع بجهود "تأصيلية" قد ينطوي بعضها، بقصد أو بدون قصد، على تراجعات كهذه، وقد تنزلق إلى رؤى مارقة ممّا انبثقت عنه هذه التجارب، أو قد تنبئ مقولات عدّت بمنطقها السابق فجّة، أو قد يُكتفى بتهيئة الأذهان للتراجعات وتكليف الوجدان مع احتمال القبول بها، دون أن تعجز عن حشد المسوّغات أو الذرائع اللازمة لهذا المسعى؛ بصرف النظر عن رُشده أو تعسّفه. وليس نادراً أن تتفكّك الخطابات الإصلاحية والتحرّرية وتسيل؛ بمساهمة فعّالة من محسوبيين على التجارب ذاتها؛ وبعضهم من روادها أحياناً، وفق مسالك نقض الغزل وفضّ التجربة.

إسقاط تجارب على أخرى

من وجوه الخلل النمطية في تقويم التجارب أو محاكمتها؛ استدعاء غيرها في مقام شواهد الإثبات على الجدارة الذاتية أو في معرض تأكيد الإخفاق المُفترض، عبر مقارنات تفتقر إلى التناول المنهجي. يطيب لبعضهم في هذا المنحى إسقاط تجربة على أخرى تأسيساً على وجوه شبه مُفترضة؛ بصفة معزولة عن الخصائص والسياقات. لا يفرّق بعضهم بين مطلب دراسة تجارب أخرى لاستلهاام العبر منها؛ والتعسّف في اتّخاذها قالباً نموذجياً للاحتكام إليه بمنطق يستسهل إسقاط تجربة على أخرى. يبلغ التناقض مبلغه في انتقاء تجارب مخصوصة من الأمة والعالم دون غيرها؛ غالباً

بمفعول اشتهاها دون غيرها أو تحت وطأة الانبهار الجارف بها، مع اجتراء مقاطع زمنية محدّدة دون سواها من التمرُّل الذي شهدته تلك التجارب المُستدعاة للمقارنة.

فإنّ تعلق النظر بحالة انقلاب عسكري على الديمقراطية؛ يميل بعضهم في العالم العربي إلى استدعاء التجربة التركية البازغة في الوعي، من خلال واقعة انقلاب 15 يوليو/ تموز 2016 واستحضار سلوك القيادة التركية خلالها، متغافلين أحياناً عن وقائع انقلابية أخرى في العالم، ومتعامين ربّما عن خبرات انقلابية تلاحقت على الساحة السياسية التركية ذاتها عبر عقود سبقت الواقعة المنقاة؛ وهي تجارب انتهت كلّ منها إلى استبداد نخبة عسكرية بمقاليذ الأمور بصفة ظاهرة أو مُستترة والإطاحة بالمنتخبين ديمقراطياً بالتححية أو السجن أو بتعليقهم على أعواد المشانق. يشير هذا المثال إلى معضلة انتقاء نماذج المقارنة واجتزائها من سياقاتها وخبراتها المترامية أيضاً، بما يشي أحياناً بمسعى محبوك لفرض أحكامٍ مُسبقة على تجارب مخصوصة والتذكي في خدمة تحيّزات ظاهرة أو مُستترة، بما يجعل شواهد المقارنة المُستحضرة ذريعةً لتسويغ تقديرٍ جاهزٍ مُسبقاً أو كنايةً عن اضطرابٍ نظريّ وسوءٍ تقدير.

إخفاقات التجارب وعبورها

قد تُمنى حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر بإخفاقات مؤكّدة، بصفة لا تقتضي عناءً في المراجعة أو عنناً في التقويم، ومن ذلك أن تتحرف عن وجهتها على نحو بيّن. فمن أسوأ المصائر التي قد تُفرض عليها هذه الحركات والمشروعات أن تنقلب على عقبيها فتعرض لأدوار وظيفية مُناهضة في طبيعتها للإصلاح أو متواطئة في حقيقتها مع الاحتلال والهيمنة الخارجية، وهي انزلاقات قد تأتي تدريجياً بصفة غير ملحوظة وتستحضر معها ذرائعها ومبرراتها أيضاً.

قد تنقلب بعض التشكيلات التي نهضت في أصلها لأهداف إصلاحية أو تحررية؛ على عقبيها أو تدوي في الواقع وتضمّر أو تنفكّك وتشرذم، لكنّ الفكرة الإصلاحية أو التحررية تبقى في روحها وجوهرها وجذورها الضاربة في الأعماق مؤهّلةً للعبور إلى المستقبل مع تشكيل مخصوص أو بمعزل عنه؛ دون أن تنقشع وعودها. من ذلك ما يطراً من استبدالٍ تاريخيٍّ في الأدوار، بحمل الراية من يد إلى يد ومن انتقال الأعباء من كتف إلى كتف أو بعبور المشروع من تشكيل إلى آخر، وهو ما يفتضي مراجعة التجارب بصفة لا تقتصر على النظر الموضوعي في نطاقات تشكيلاتها المؤطرة وحسب.

تُرغّب هذه المقاربة أيضاً؛ بدراسة تجارب الإصلاح والتغيير والتحرّر بمنظور تاريخي لا يغفل عن التراكمات التي تعاقبت عليها والمخاضات والمنعطفات والكبوات التي تجاوزتها على تعدّدٍ في الهيئات والقوالب والعناوين والوجوه التي يُفترض أنها صنعت الحالة؛ حتى وإن تنكّر بعضها لبعض وجحد، أو انشق بعضها عن بعض وتمرد، وهذا أحرى باستخلاص الدروس واستلهاام العبر وتَسوُّف الآتي.

تعميق تساؤلات المراجعة

أظهرت تجارب الانتفاض والثورة في الواقع العربي بدءاً من خواتيم 2010 ارتباك حركات الإصلاح في محاولة "إدارة المرحلة" غير المسبوقة عربياً تقريباً، وكان هذا مدار مراجعات ناقدة لأدوارها بعد انكفاء ما عُرف بـ"الربيع العربي" (وهي تسمية إشكالية أوحّت ابتداءً -من واقع بعض الإسقاطات السابقة للمصطلح- بأنها انتعاشة عابرة تسبق الإجهاض أو السحق). افترضت بعض المراجعات الناقدة أنّ حركات الإصلاح كان ينبغي أن تتصرّف على نحو مُعايير من وجوه مخصوصة، لكنّ بعض النُقَد المَرَجُوّ في أصله أوحى بأنّ تغيير التصرف كان كفيلاً بأن يرسو بالسفين المنقلة بالوعد على برّ الأمان رغم الأمواج المتلاطمة وعترات التجريب الأوّل.

ثمة تساؤلات جوهرية انزوت عن بعض المراجعات الناقدة في هذا الصدد، منها مثلاً: هل تتأهل الحركات الإصلاحية أو ما قد تُعدّ تشكيلات مجتمعية إصلاحية "مهذّبة" أو "محافظة" بالأحرى؛ لأن تقود حالة شعبية ثورية متأججة بالغضب؟ هل بوسع منطق الإصلاحيين أنفسهم أن يحتمل الفعل الثوري أساساً بصفته الجسورة الرادعة غير منزوعة الأشواك والأنياب؟ هل يسع نخباً قيادية جلّها من الأكاديميين البارزين والأطباء والمهندسين والإداريين ومدربي "التنمية البشرية" وشخصيات المجتمع أن يشكّلوا القيادة الأمثل لثورة أو حوض حراك جارف بمنطق ثوري صارم؟ لا يستدعي المطلب جواباً قطعياً بالنفي أو الإثبات، فالمراجعة تقتضي تقديراً متعديداً للأوجه لقابلية الأطر والتشكيلات والأوساط لاحتمال أدوار قد لا تبدو منسجمة مع ما تشكّلت على أساسه أو لا تتناسب مع بنيتها وسمات قادتها ومنتسبيها. وثمة حاجة إلى صياغة مفهوم أوسع لعملية الإصلاح وخيارات التغيير؛ بما فيها القابلية للثورة والاقتران على أدوارها واحتمال أثمانها والتهيو لعواقبها. ليس سهلاً على بعض التشكيلات المجتمعية التي تتبنّى رؤية إصلاحية أن تُعيد إنتاج حضورها من "خدمة المجتمع" إلى تווير الجماهير وقيادتها. وقد يغيب عن النظر، أيضاً، أنّ بعض وجوه "خدمة المجتمع"، مثل الأعمال الخيرية، قد تساهم في تخفيف إحساس المجتمع بالآمه وأوجاعه وتسكين جاهزيته للانتفاض على واقع جائم على مستقبل أجياله. وقد ينتهي مشهد "الخدمة" ذاته إلى تعويض المجتمع آنيّاً عن قسط من قصور السياسات المزمّنة وتقصير السلطة المترهّلة، فيكون هذا الجهد بمثابة مسكّنات مؤقتة لمشاعر الغضب بما لا يخدم مشروع الإصلاح المفترض على المدى البعيد؛ وإن ارتفعت بشعبية حامله في عيون مجتمعهم في مراحل معينة.

معضلة التكوين وأثارها

على حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر أن تحذر من مسلك تضخيم الافتراق الإثني والديني والمذهبي والثقافي والفكري والمناطقي في ظلال استقطابات السياسة وصراعات الميدان إنّ قصور التكوين لدى النخب القيادية في بعض الحركات الإصلاحية ومشروعات التحرّر يُفضي بطبيعته إلى اختلالات مشهودة في طرائق الحكم على تجاربها وكيفيات التدبّر والمراجعة بهدف الاستدراك والتجديد. فضعف الوعي بحركة التاريخ والتفاعلات الاجتماعية ممّا يُفضي إلى اضطراب في النظر واختلال في التقدير وارتباك في الحُكم. ولا أضّر على بعض التشكيلات من استبدال المنطق الهندسي، مثلاً، بمقامات النظر التاريخي والاجتماعي، بتأثير تخصصات واهتمامات شائعة في أوساط النخب القيادية. فالمهندس النمطيّ يقوم بتنزيل مشروعه من الورق - أو الحاسوب - إلى الواقع بحذافيره، متكيفاً مع هذا الواقع الذي يتنزّل فيه المشروع بمعادلات محسوبة بدقّة لا تحتمل عنده سوى خيار الإنجاز بمنطق صارم، وقد يُقال بنزعة وثوقية من نجاح المآلات: إنّ "الفشل ليس خياراً!" (لهذا صلة بما رصدته دراسات اجتماعية من ارتفاع قابلية التطرّف بين دارسي الهندسة قياساً بغيرهم!).

لا يقدر هذا بأصحاب التخصصات الهندسية أو التطبيقية عموماً، وغني عن الإشارة ما نهض به مهندسون وفنيون من أدوار مشهودة في ريادة حركات إصلاح وقيادة مشروعات تحرّر عبر العالم، لكنّ المعضلة تتمثّل في إسقاط المنطق الهندسي ذاته أو ما يشبهه على حقل آخر بصفة غير واعية. ومثل ذلك يُقال مع تخصصات طبيّة تزاومت عليها نخب عربية انغمست في الباطنة وعمل القلب واشتغال الشرايين وتشريح الدماغ ونحوها؛ وانصرفت في الوقت عينه عن مطالب تشكيل الوعي وكسب القلوب والعقول وإنعاش شرايين المجتمعات عبر الإنسانيات والاجتماعيات والفنون والآداب.

أما أهل الإدارة فيأتي بعضهم بمقولات نُحنت في عالم الأعمال؛ وتبدو مُغرية حقاً بالتنزيل في واقع حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر بشيء من التصرّف اليسير. يخطب بعضهم، مثلاً، بين القيادة الإدارية ونظيرتها المجتمعية أو الإصلاحية أو النضالية، باستلال مفهوم "ليدرشيب" من أدبيات

التكوين والإرشاد الإدارية الرائجة، دون أن يلحظوا أنّ السّيّاقين لا يَسْتَوِيان مثلاً أو أن يُدركوا ما يستبطنه المفهوم من خلفيات فلسفية تواطأت عليها بيئة المنشأ الأمريكية مثلاً. وإن اجتمع القوم للتخطيط في حركات إصلاح ومشروعات تحرّر نادى أحدهم بقول صارم لا يحتمل نقداً ولا تأويلاً؛ مفاده أنّ الهدف ينبغي أن يكون "ممكناً التحقق، وقابلاً للقياس" مثلاً، وقد ينهض هذا على خلط جسيم بين الهدف الإداري أو المقصد المرحلي على أقصى تقدير؛ والأهداف الكبرى بمنظور تفاعل المجتمعات وحركة التاريخ ممّا قد ينعنق من قيّد مرحلته ويتمرد على قواها ويسعى إلى إعادة إنتاج شروطها بفسحة الحلم ووثبة الإرادة ورشفة التضحية.

يتفاهم المأزق مع نُخب قيادية يُهيمن المنطق الهندسي والتطبيقي والإجرائي على تصوّراتها وطرائق تفكيرها؛ عندما تسعى إلى تعويض قصورها التكويني في الإنسانيات والاجتماعيات باعترافٍ غير ناقد من أدبيات "التنمية البشرية" المزعومة ودوراتها المتكاثرة التي فعلت فعلها في الأجيال المتأخرة من حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر العربية، بما يتلبّسها من سطو جسيم على العلوم الاجتماعية وتسطيح فادح لوعي النخب ودفعها إلى عقد مقاربات ساذجة استوحي بعضها من عالم "البنزس" وثقافته المستندة إلى الفردانية والصراع النفعي.

ولا ينفكّ بعض المحسوبين على الاختصاصات "الشرعية" أيضاً عن التواطؤ مع هذه الحالة باستسهال الاجتزاء المُخلّ من آيات كريمة وأحاديث شريفة ونصوص مأثورة ووقائع تاريخية بصفة انتقائية متحيزة بصفة واعية أو غير واعية؛ لتعزيز آراء خاصة وقوالب نمطية وأحكام مُسبّقة. وقد يتعسف بعض المشتغلين بالعقيدة وأبواب المِلل والتحلّ و"الفرق بين الفرق"، في وصف الأوضاع فيجعلون لتناقضات الواقع ومعاركه وصراعاته تأويلات عقائدية صارمة من واقع اختصاصاتهم؛ تصلح للخذق المتقابل والافتراق الحدي بما لا يحصل اجتماع من بعده أو رتق لنسيج الإقليم والمجتمعات والفئات المتصارعة. ومع هؤلاء وهؤلاء نفرٌ من هواة التاريخ الذين يلتقطون روايات منقاة ويضفون تأويلات خاصة عليها لخدمة القراءة الثأرية للتاريخ واتخاذ موقفاً لتأجيج صراعات الحاضر وبما يوغر صدور الأجيال المقبلة أيضاً بعضها على بعض.

على حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر أن تحذر من مسلك تضخيم الافتراق الإثني والديني والمذهبي والثقافي والفكري والمناطقي في ضلال استقطابات السياسة وصراعات الميدان، فهي بهذا قد تكسب جولة وتخاطر بالتاريخ المستقبلي الذي سينبسط على جغرافيا مشتركة يُفترض أن تتشابك فيها الأواصر المحمولة عبر القرون. فحمى الاستقطاب المتأججة تفرض، بطبيعتها، تخذقاً يتطلب فرزاً وتحديد خطوط القطيعة وتبريرها وتأصيلها معنوياً ودينياً وتاريخياً وفكرياً، وسيجد كلُّ فريق ما يتذرّع به من مقولات المنزلقين إلى الخندق المقابل أو سلوكهم، وسيعاد نسج الروايات وتوجيه الدين وتأويل التاريخ وافتعال الفكر رضوخاً لإغراء النبذ والقطيعة والشيطنة والمواجهة، وحشداً لجمهرة القوم في الخندق وتعبئة لهم في مواجهة الخصوم، مع التدهور في حمأة التأجيج إلى تراجعات قيمية وأخلاقية وانهيارات مبدئية ومعنوية تقضم من رصيد مساعي الإصلاح والتحرّر.

وللمنصرفين إلى شواغل الفكر كبواتهم المنهجية أيضاً، عندما يميل بعضهم إلى الحكم على حركات الإصلاح ومشروعات التحرّر بصفة منفصمة عن طبيعتها ومنزوعة من سياقها، فثأكم أدبياتها وشعاراتها ومحفوظاتها كأنها مجرد أروقة فكرية منغلقة على صفة معزولة أو نخبة "الانتلجنسيا" في مجتمعاتها وأمتها. لا يقدر هذا المأخذ بالمراجعة الفكرية الواجبة عموماً لهذه الحركات والمشروعات وفحص أدبياتها ونقد شعاراتها وتعقّب مقولاتها؛ وإنما ينبغي لذلك أن يجري مع ملاحظة طبيعتها ومعاناة خصوصية تكوينها وإدراك سياقها التاريخي والمجتمعي؛ ومقارنتها بنظيرتها من التشكيلات والتجارب في الواقع الإنساني بسياقاته المتعدّدة في ماضي الأمم وحاضرها.

تشخيص الحملة على الشعوب

لا ينبغي لمراجعة تجارب حركات الإصلاح ومشروعات التحرر أن تنفك عن تشخيص الحملة الضارية التي تتدرج باستهدافها ومطاردتها. فهذه الحملة المشهودة في الواقع العربي إنما هي في حقيقتها الأعمق استهدافاً للمجتمعات ومحاولة لخنق روح الأمة وكبت إرادتها قروناً لاحقة، وإن اتخذت لها عناوين ظاهرية تستهدف تشكيلات معينة أو أطرافاً من قبيل ما يُلحق بما يسمّى "الإسلام السياسي" (وهو تعبير إشكاليّ للغاية) أو غير ذلك من العناوين المحددة. آية ذلك أنّ هذه الهجمة التي تتدرج بهذه العناوين تأتي مشفوعةً بكبت للحريّات العامّة وتتلازم مع مطاردة الأنفاس الطليقة في المجتمعات بما يتجاوز تصنيفات محدّدة إلى أطراف أوسع نطاقاً.

تُعبر هذه الهجمة المركّبة عن موجة مرتدّة تمارسها أنظمة ذات سطوة، تحت رعاية قوى الهيمنة الخارجية التي تتذاكى هذه المرّة بإفساح المجال -بشكل أو بآخر- لأدوار إقليمية لإنجاز المهمة على أتم وجهه، في مواجهة الشعوب والمجتمعات والأجيال والأوساط التي عبّرت عن نبض الحياة في عروقها في سنوات خلت، مع ترهيب جماهير عربية أخرى راقت المشهد وشكّلت وعياً مستجداً مع هذه الخبرات المتلاحقة. لا تقتصر الهجمة على استهداف تشكيلات مجتمعية مستقلة عن أنظمة القهر والاستبداد والتبعية، فالحملة تطارد العلماء وأهل الرأي والفكر ومشاهير المدوّنين والناشطين من الرجال والنساء في مواقع التواصل الاجتماعي وتخبرهم بين سوء المصير أو إعلان البراءة من الالتزام بالمبادئ والاستعداد للانزلاق إلى إعادة تأويل القيم والمبادئ والهوية والفكر والدين والتاريخ في خدمة مصالح الاستبداد.

ولا يقتصر فعل المطاردة التعسّفي على حاضر الأمة وشعوبها ومجتمعاتها؛ فالمناير والمنصّات تتداعى لنش الذكرة التاريخية للأمة وتقويض رمزيّاتها الملهمة بمعاني الإصلاح والتحرر وكرامة الإنسان. لا يسمح أرباب المرحلة بأن يبقى عنتره بفروسيتته النبيلة وعزّة نفسه حاضراً في وعي الأجيال، ولا يُجيزون لصالح الدين أن يظلّ في مركز الإلهام بالاستفاقة والتحرير، ولا يتساهلون مع استحضار العزّ بن عبد السلام في جرّاته على مواجهة السلطة أو ابن تيمية في شجاعته إزاء الغزاة، ولا أن تبقى في الوعي الجمعي قاماتٌ وهاماتٌ تواصل ذكر مناقبها عبر القرون وتشكّلت من حولها سرديات الاستفاقة الجمعية والتحرر من الاستعمار ومقاومة الاحتلال. إنهم يُعيدون كتابة التاريخ وصياغة المفاهيم بما يوافق سردية القصور المذهبة التي تخشى شعوبها والثكنات المجهّزة لحروب الداخل وجولات الاستنفار ضدّ الجوار الشقيق. على حركات الإصلاح ومشروعات التحرر أن تُدرك أنّ الحملات التي تستهدفها هي في مداها أوسع نطاقاً منها، وأنها تستهدف في جوهرها الانقضاظ على المجتمعات والشعوب والأمة ومصادرة الحاضر والمستقبل، وهي محاولة لضرب قيم ومبادئ والتزامات وخنق الروح وتزييف الوعي بالأحرى؛ بقوة "حرب أفكار" ضارية تبتغي التجريف المعنوي الواسع، الذي يجري من تحت الأقدام ودون إدراك لأبعاد الحالة المتفاقمة أحياناً.

في هذا التوصيف ما يفرض على رواد الإصلاح والتحرر أن لا يغلّقوا على تشكيلاتهم دون أمّتهم وشعوبهم ومجتمعاتهم وجماهيرهم، التي هي جميعاً واقعة في طور الاستهداف في وعيها وكرامتها ومستقبلها وسيادتها وقوت أجيالها. يتكاثر المتساقطون تحت وطأة الحملة الجارفة؛ لكنها إشارة يقظة إلى انبعاث جديد يتطلّب الواقع من محاولات الإصلاح والنهضة والتحرر بما يتجاوز لحظة الشكّ في الذات وجلدها إلى استنهاضها في زمن جديد له خياراته وأدواته ومخزونات قوّته التي لم تُجرب بعد كما ينبغي. حريّ بسؤال "النجاح أو الإخفاق"، أن يتجاوز سذاجته الأولى التي تفترض نهاية تاريخ، لينفتح على حاضره ومستقبله في مخاض تاريخيّ عسير يتطلّب إنعاش الرؤى وتجديد المشروعات وخوض استحقاق الريادة؛ دون التفريط بالالتحام بالأمة بشعوبها وجماهيرها، ومع الحذر من مواصلة الانعزال عن عالم فسيح تتشابك فيه المصائر بين أمم مغبونة وشعوب مهورة كما لم يحدث من قبل. ثمة إضاءات واجبة على أسئلة المراجعة والتجديد والتطوير الملحة في واقع حركات الإصلاح ومشروعات التحرر، ينشغل ببعض منها